

المؤسسة الملكية المغربية ودورها في عملية صنع القرار

The Monarchy Institution in Morocco and its Role In The Decision Making Process

محمد أمين سني

جامعة الجزائر3، الجزائر، snimohamedamine@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/06/27

تاريخ القبول: 2021/05/31

تاريخ الاستلام: 2021/05/09

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح هيمنة المؤسسة الملكية على عملية صناعة القرار السياسي، من خلال مقارنة منظومة الحكم وعجزها على الانفتاح الديمقراطي وخلق إطار تشاركي لاتخاذ القرار وترشيده، بحيث تعالج هذه الدراسة البيئة المؤسساتية المغربية بشكل عام والمؤسسة الملكية بشكل خاص، وكذا مكانة الملك على وجه الخصوص في العملية القرارية سواء في الإطار السياسي الداخلي أو في إطار السياسة الخارجية مروراً بالمراحل المختلفة لصناعة القرار واتخاذها من مرحلة الاعداد إلى مرحلة التنفيذ. وهذا في ظل غياب الفاعل الاجتماعي والسياسي حال دون تحول ديمقراطي حقيقي في المغرب وخلق فضاء تشاركي لعملية صنع القرار السياسي، بحيث تعمل البنية المخزنية بالتوازي مع المؤسسة الملكية على تعطيل رهان التحول الديمقراطي، حيث تنطلق الملكية في المغرب في تصورها لمكانتها الدستورية من اعتبارات تتجاوز المنطوق الدستوري لتستحضر جوانب مستمدة من الثقافة السياسية السائدة اعتماداً على شرعية تقليد تمزج بين الدين والتاريخ.

كلمات مفتاحية: المؤسسة الملكية، الملك المغربي، الرهان الديمقراطي، صنع القرار، منظومة الحكم.

Abstract:

This study aims to show the domination of the monarchy institution in the political decision making process through the governance system and its incapability to the democratic openness and to the creation of a partnership frame to take a decision and make it efficient.

This study treats the institutional environment in Morocco in general and the monarchy institution in particular. Also, the statue of the king especially in the decision making either in the matter of the domestic politics or the foreign policy, passing to the different stages in decision making and take from the elaboration stage to the execution one.

With the absence of the social and the political actor, this hinders the veritable democratic transition and prevents to create a partnership atmosphere in the political decision making . This Mekhzen institution works in parallel with the monarchy institution to hinder the democratic transition challenge. The monarchism in morocco depends on its perspectives according to its constitutional statue by which it encroaches the constitution principal to rely on factors based on the current political culture and the traditionalism legacy combining between the religion and the history.

Keywords: the monarchy institution . the Moroccan king. The democratic challenge. Decision making. The governance system.

المؤلف المرسل: محمد أمين سني

1. مقدمة:

تعد منظومة الحكم في المغرب من بين المنظومات الملكية التي مازالت تحافظ على صناعة وإنتاج الممارسات السياسية في ظل بقاء المؤسسة الملكية كمؤسسة تعتبر نفسها مؤسسة المؤسسات وهي اللاعب والوحيد والمحدد الرئيسي لصناعة القرار، حيث تبقى بقية الفواعل أخرى عبارة عن أطر مشاوراتية ومشاركتية هدفها إعطاء الطابع البروتوكولي للحكم في المغرب.

هذه المنظومة الملكية تواجه موجة من التحديات والحركات الداخلية منها والإقليمية قد تدفع من خلال مآلاتها ونتائجها إلى إعادة النظر في الطبيعة التقليدية التي تخلق هذا النمط من الحكم في ظل تزايد مطالب الديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني والأحزاب السياسية، وصعود قوى غير تقليدية لا تؤمن بالأنطروحات التقليدية في تدبير الشأن العام واتخاذ القرار بشكل أساسي.

إن البحث في الميكانيزمات القرارية لأي نظام سياسي يقتضي البحث في مؤسساته المحورية، وكذا في مختلف الفواعل التي تؤثر في المعادلة الصانعة لمنظومة الحكم به، خاصة أن المتعارف عليه أن قمة السلطة في دول الجنوب بشكل عام هي المحدد الرئيسي لآليات عمل النظم السياسية لهذه الدول، فأهم خاصية تميز الكثير من الأنظمة السياسية لبلدان الجنوب هو أن رئاسة الدولة تبقى المؤسسة المحورية التي يقوم عليها كل هرم السلطة، والتي من خلالها تستمد كل السلطات وتتحرك كل الأجهزة.

ما نود التركيز عليه في هذا الإطار، هو موقع المؤسسة الملكية في النظام السياسي المغربي من خلال أدائها وممارستها على مختلف المستويات، وما مدى نجاعتها في الدفع نحو تحول ديمقراطي حقيقي في المغرب بعيدا عن الممارسات السلطانية التقليدية التي أصبحت لا تلقى ذلك القبول السابق لدى العديد من القوى المجتمعية ومختلف شرائح المجتمع المغربي، في ظل تزامن هذه الأنطروحات مع تواتر حركات سوسيولثقافية تضع هيمنة المؤسسة الملكية على عملية صناعة القرار في قلب الرهان الديمقراطي في المغرب.

إشكالية الدراسة:

تشكل المؤسسة الملكية في النظام السياسي المغربي محدد قواعد اللعبة السياسية فتعتبر من هذه من هذه الزاوية هي المتفرد والمهيمن الوحيد على عملية صناعة القرار، و بناء على هذه ذلك نطرح الإشكالية التالية:

كيف يتم صناعة واتخاذ القرار في النظام السياسي المغربي؟، وما هي مكانة المؤسسة الملكية في عملية صنع القرار في المغرب؟،

فرضية الدراسة:

تشكل المؤسسة الملكية بنسقتها التسلطي عائقا أمام المشاركة في عملية صنع القرار السياسي.

أهمية الدراسة:

تنطلق الأهمية العلمية والعملية لهذه الدراسة من الواقعية السياسية أي دراسة مجتمع ومعرفة خصوصيته التي تختلف عن الأطروحات المعيارية والتي تحاول بعض المدارس التسويق لها كما أنها تسعى إلى التحكم في مفاهيم ومناهج علم السياسة المقارنة للتوصل لإدراك أهم الرهانات التي تقوم على أساسها الدراسة، من خلال معرفة معمقة بالموضوع من خلال معطياته السياسية والدراسة التي تحتوي على الفصول تسعى من خلالها إلى معرفة عناصر أساسية بناء السلطة، توزيع السلطة، محددات صنع القرار في النظام السياسي.

المدخل المنهجي للدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج التاريخي من أجل مقارنة الموضوع زمنيا وفي سياقات تاريخية مختلفة منذ استقلال المغرب سنة 1956، كما تعتمد على المنهج المقارن من خلال مقارنة هيمنة المؤسسة الملكية على عملية صناعة القرار ببقية المؤسسات الدستورية، كما تستند الدراسة على منهج تحليل المضمون من خلال التعامل مع العديد من الوثائق الرسمية في المغرب والتي لها علاقة باتخاذ القرار.

أما بخصوص الاقترابات، فالدراسة توظف اقتراب الأنثروبولوجيا السياسية لتحليل الإرث الأناسي الذي تعتمد عليه المؤسسة الملكية في صناعة القرار من عادات وتقاليد قديمة، هذا إلى الاقتراب المؤسسي لرصد وقياس عملية صناعة القرار في إطار هيكلي-مؤسسي ومدى نجاعته في المغرب، وأخير لقد تم الاعتماد على الاقتراب النسقي من أجل توضيح سياق صناعة القرار وتحديد بيئته الداخلية والخارجية في النظام السياسي للمغرب ومدى فاعلية ارتداد القرار السياسي.

أولاً: البناء العام لعملية صناعة القرار السياسي في المغرب:

تعد ظاهرة القرار السياسي محور كل سياسة، ذلك أن الوظيفة القرارية كانت دائما تعتبر وظيفة أساسية ودائمة بالنسبة لجميع الأنظمة والمجتمعات السياسية بما في ذلك المجتمعات البدائية (Meynaud, 1958, p12)، لذلك فقد قام علماء السياسة -كمحاولة منهم لتطوير حقل نشاطهم العلمي- بصب جل اهتمامهم على ظاهرة القرار السياسي، بحيث ظهرت مدارس في علم السياسة اهتمت بالأساس بهذه الظاهرة بحيث حصرت مفهوم السياسة بشكل عام في دراسة اتخاذ القرار السياسي كالمدرسة التي تزعمها بنتلي (Hallowel, 1977, p85).

وكذا الكتابات التي أفردتها "دافيد ايستون" David Eston للاهتمام بالنظام السياسي من خلال "إفرازاته القرارية" وتعامله مع محيطه الداخلي والخارجي، ويعتبر موضوع صنع القرار واتخاذ من الموضوعات ذات الأهمية الكبرى التي شغلت بال العلماء في العلوم الاجتماعية والإنسانية وبخاصة المضطلعين منهم بعلم الاجتماع أو علم الإدارة أو علم النفس أو علم السياسة. وتنطلق الأهمية من أمرين أساسيين: أمر أكاديمي وأمر مجتمعي ويمثل الأمر (الأكاديمي) في افتقار الدراسات الاجتماعية بصفة عامة إلى دراسات معمقة ومفصلة عن مثل هذا الموضوع، كما يتمثل الأمر المجتمعي في أهمية هذا اللون من المجتمعات بالنسبة

للقائمين على أمر المجتمعات مخططين أو منفذين مع تسابق المجتمعات خاصة النامية منها في الدخول في مضمار التنمية والتحديث والعصرنة.

1. القرار كنواة للعملية السياسية؛ التعريف والدلالات العلمية:

تعني كلمة قرار البت النهائي والإرادة المحددة لصانع القرار بشأن ما يجب وما لا يجب فعله للوصول لوضع معين وإلى نتيجة محددة ونهائية. على أن هناك بعداً آخر يمكن أن يضاف إلى مفهوم القرار فأفعال كل منا يمكن أن تنقسم قسمين رئيسيين: قسم ينتج من تزاوج التمعن والحساب والتفكير، وقسم آخر لا شعوري تلقائي إيمائي.

وينتج عن القسم الأول ما يسمى قرارات، أما القسم الثاني فينتهي إلى أفعال آنية. وحينما يكون هناك محل لقرار فانه بالتداعي لابد وأن تكون هناك نتيجة ينبغي إنجازها ووسائل ومسارات للوصول إلى هذه النتيجة.

ومن ثم يمكن تعريف القرار بأنه (مسار فعل يختاره المقرر باعتباره أنسب وسيلة متاحة أمامه لإنجاز الهدف أو الأهداف التي يبتغيها أي حل المشكلة التي تشغله) (عطية، 2017، ص. 07).

إذا فالقرار هو سلسلة الاستجابات الفردية أو الجماعية التي تنتهي باختيار البديل الأنسب في مواجهة موقف معين. أو هو عملية عقلية تؤدي إلى اختيار بديل من بين مجموعة من البدائل المتاحة، ويتم ذلك في ضوء تقدير المزايا النسبية لكل منها، ومدى ملاءمة البديل الذي يتم اختياره للظروف الداخلية والخارجية، وينتج عنها الاختيار النهائي الذي قد يكون عملاً أو رأياً ما.

وتبدأ عملية اتخاذ القرارات عندما نحتاج عمل شيء ما، ولكننا لا نعرف ما هو ولهذا يعد اتخاذ القرار عملية تفكير قد تكون منطقية أو غير منطقية، مستندة إلى فرضيات محددة واضحة أو فرضيات ضمنية غير محددة، كما يمكن أن يكون العدول عن اتخاذ القرار في حد ذاته قراراً (القرارات المسكوتة، أو غير المنطوقة..) (عطية، ص. 8-9).

2. الفرق بين اتخاذ القرار وصنع القرار:

وثمة فرق بين كل من صنع القرار Decision Making واتخاذ القرار Decision Taking. إن مفهوم صنع القرار لا يعني اتخاذ القرار فحسب وإنما هو عملية معقدة للغاية تتداخل فيها عوامل متعددة: نفسية، سياسية، اقتصادية واجتماعية وتتضمن عناصر عديدة.

ويرى "طومسون" أن اتخاذ القرار يعد الاختيار بين البدائل حيث يبدو في نهاية المطاف في (صنع القرارات) إلا أن مفهوم صنع القرار ليس قاصراً على الاختيار النهائي بل أنه يشير كذلك إلى تلك الأنشطة التي تؤدي إلى ذلك الاختيار.

وعلى ذلك يجب التفرقة بين مفهومي صنع القرار واتخاذ القرار في شكل النقاط التالية (رشدي، 2020، ص.33):

- فالأخير يمثل مرحلة من الأول بمعنى أن اتخاذ القرار يمثل آخر مرحلة في عملية صنع القرارات.
- صنع القرار عملية معقدة تشترك فيها أطراف مختلفة رسمية وغير رسمية، داخلية وخارجية، بينما يكون اتخاذ القرار بواسطة القيادة أو النخبة، وهذا هو نفسه مناط التمييز بين النفوذ والسلطة، فمن يمارس النفوذ لا يتبوأ رسمياً بالضرورة منصباً. (رجال الظل، أو رجال الخفاء..)

ويمكننا تعريف مهمة اتخاذ القرار بأنها عملية أو أسلوب الاختيار الرشيد بين البدائل المتاحة لتحقيق هدف معين. ومن ذلك التعريف يمكن استنتاج النقاط التالية (قريب، 2019، ص.56-57):

1. أن اتخاذ القرار يتم من خلال إتباع عدة خطوات متتابعة تشكل أسلوباً منطقياً في الوصول إلى حل أمثل.

2. أن لأي موقف أو مشكلة عامة حلوّاً بديلة يجب تحديدها وتحليلها ومقارنتها على هدى قواعد أو مقاييس محددة.

3. أن طريقة اكتشاف البدائل وتحديد قواعد الاختيار واختيار الحل الأمثل تعتمد كلية على هدف أو مجموعة أهداف يمكن تحقيقها، والمعيار الرئيسي لقياس مدى فعالية القرار.

إن البيئة المؤسساتية تتعلق بالأساس في تأثير شكل النظام السياسي على طبيعة القرارات الخارجية ونقصد بها ماهية الطبيعة الدستورية للنظام السياسي المغربي، يعني هل هو نظام يعتمد على تمرکز السلطات والصلاحيات أم هو نظام يؤمن بالمشاركة المؤسساتية المتخصصة.

إن البحث في المکانیزمات القرارية لأي نظام سياسي يقتضي البحث في مؤسساته المحورية، وكذا في مختلف الجماعات التي قد تؤثر في اتخاذ القرارات السياسية، كما أن الهدف من التطرق إلى البيئة المؤسساتية داخل المغرب هو محاولة إيجاد وحدة صياغة السياسة (Policy Making) وتشمل كل من له الحق دستوريا ووظيفيا في صياغة السياسة المغربية، حسب منطق عقلنة المصلحة الوطنية، وتسمح بكل من له الخبرة أو الوظيفة في المساهمة في توجيه السياسة الوطنية.

ومن هنا يمكن القول إن المغرب عرف منذ استقلاله تطورا سياسيا ودستوريا غنيا بالعبر والأحداث التي أثرت على طبيعة النظام السياسي، وعلى العلاقات بين مختلف القوى السياسية، فلقد تم إصدار خمسة دساتير: أولهم الدستور الممنوح سنة 1961 والذي يعتبره "عبد الله العروي"، أنه دستور لا هو إحياء لما كان ولا هو تحقيق لما حلم به الوطنيون، بل كان وصفا وفيما للوضع السائد بعد أن استعاد ملك المغرب السلطة التي سلبتها منه معاهدة الحماية (العروي، 2007، ص115)، بالإضافة إلى التعديلات التي أدخلت على كل من دستور 1972 ودستور 1992.

لقد كانت الحياة السياسية متذبذبة والعلاقات بين السلطة والمعارضة متوترة إلا أن الإجماع الذي حصل حول دستور 1996 أدى إلى الانفراج السياسي وإلى علاقات جديدة، بين مختلف القوى السياسية، وأخيرا إلى التناوب التوافقي، ورغم الإصلاحات التي دعا إليها الملك محمد السادس في 09 مارس 2011 والتي حملها المشروع الدستوري الجديد، بالرغم من ذلك فإن الدساتير المتعاقبة التي عرفها المغرب لم تؤثر

على طبيعة النظام السياسي الذي يسترشد بمبادئ الملكية الإلهية (la monarchie de droit divin) (بندورو، 2002، ص5).

ثانيا: مركزية المؤسسة الملكية في النظام السياسي المغربي:

شكل انبثاق المؤسسة الملكية في بلد كالمغرب، الذي يعيش قدرا كبيرا من الخصوصية الحضارية والسياسية، ظاهرة سياسية مما أضفى عليها مسحه سياسة متميزة، ويتأمل عدد من الكتابات التي انصبت على النظام السياسي المغربي خاصة في عهد الاستقلال، يلاحظ أنها جعلت من المؤسسة الملكية قطب رحي لهذا النظام. اعتمادا أساسا على المقومات التي تركز عليها تاريخيا ودينيا وسياسيا، واستنادا إلى واقع موازين القوى الذي أهل المؤسسة الملكية إلى أن تظل محتكرة لما يمكن وصفه بحقيقة السلطة، فقد اختزل "جون وتربوري" النظام السياسي المغربي في المؤسسة الملكية، أما "ميشل كامو" فلم يجد بدا من الاعتراف بالهيمنة السياسية للعرش فيما ذهب "ريمي لوفو" إلى أن المؤسسة الملكية تجسد الركن الركين في النظام المغربي (برادة، 2004، ص189)، ويحيلنا الحديث عن التفرد السياسي للمؤسسة الملكية بالمغرب إلى الإحاطة بمهام المؤسسة، والتي تعني مجموع الأحكام والقوانين التي تحدد علاقات وسلوك الأفراد في إطار المنظمات السياسية (محمد الحسن، 1992، ص81).

لهذا فقد انطوي المجال السياسي لمغرب الاستقلال على تكوين مثير لم يخرج إلى الوجود عفويا، بل كان حصادا موضوعيا لسياق سياسي ولد مع الجراحة الاستعمارية للبلاد، ونما في كنف معطياتها السياسية، دولة سلطانية تقليدية متشعبة بضوابط من العلاقات السياسية والإدارية الحديثة، والموروثة عن التنظيم الإداري الاستعماري، ثم حركة وطنية حديثة في الفكرة، والبرنامج والإستراتيجية، والوسائل السياسية وإن جاءت من أصول تقليدية سلفية، لهذا تعايشت المؤسسة الملكية -الورثة للمؤسسة السلطانية المخزنية - مع الحركة الوطنية المتشعبة بفكرة حديثة عن السياسة والدولة، لكن هذا التعايش بين القوتين كان يخفي - في تضاعفه - تعايشا تأسيسيا وتحتيا داخل كل طرف منهما: تعايش التقليد والحداثة داخل المؤسسة الملكية، وتعايش السلفية والليبرالية داخل الحركة الوطنية، بل إن التشابه في المعطيات بينهما كان من جملة ما أسس للعلاقة بينهما ومسوغها بعيدا - وفضلا - عن المشترك السياسي والجامع الوطني في وجه خصم أجنبي واحد (بلقزيز، 2007، ص104-105).

ما نود التركيز عليه في هذا الإطار، هو موقع المؤسسة الملكية في النظام السياسي المغربي ذلك أن قمة السلطة في دول عالم الجنوب بشكل عام هي المحدد الرئيسي لآليات عمل النظم السياسية لهذه الدول،

فأهم خاصية تميز الكثير من الأنظمة السياسية لبلدان عالم الجنوب هو أن رئاسة الدولة تبقى المؤسسة المحورية التي يقوم عليها كل هرم السلطة، والتي من خلالها تستمد كل السلطات وتتحرك كل الأجهزة، وبالتالي فإن رئيس الدولة يعتبر الشخصية السياسية الأولى التي تشخص جميع الأجهزة الدستورية التي لا تتمتع بأي استقلالية سياسية، وتبقى تابعة للرئيس سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن ثم فإن العاهل المغربي هو أبرز وأهم عنصر في الحياة السياسية المغربية، وهو المحور الذي ترتبط به، وتدور حوله العناصر الأخرى (.سالم، 1996، ص498).

استنادا للأسس الدستورية والقانونية للنظام السياسي المغربي، فهو نظام حكم ملكية دستورية ديمقراطية اجتماعية طبقا لنص الدستور وكما حدده الفصل 19 من الدستور ويعتبر الملك هو:

- أمير المؤمنين؛
- النائب الأعلى عن الأمة ويرمز وحدتها؛
- وهو الضامن لسمعة البلاد واستمراريتها؛
- وبوصفه المدافع عن العقيدة؛
- وحامي حمى الدين.

ولهذا فإن التأويل الحالي للفصل 19 من الدستور يسعى إلى عدم تقييد سلطات الملك وعدم إخضاعها للدستور نظرا لكونه أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة، غير أننا نلاحظ بأن الوظائف السابق ذكرها، والمنصوص عليها في الفصل 19 لم تخول في تاريخ المغرب لرئيس الدولة سلطات عليا فوق القانون والمجتمع، كما أن لقب الممثل الأممي الذي قد نصادفه في القانون المقارن في بعض الدول الديمقراطية لم يؤدي إلى وضع الملك فوق الدستور (بندورو، ص191).

هذا يتناقض مع الفقه الدستوري بين مفهومي "الملكية المطلقة" والملكية الدستورية معيارا قانونيا وسياسيا، ذلك أنه عندما يتم الفصل بين "السلطة السياسية" والأشخاص الذين يمارسونها، يمكن القول آنذاك بأن ممارسة السلطة تستند إلى مرجعية دستورية.

أما في حالة عدم الفصل بين "الشخص" و"السلطة" وبين "الحكم المؤسسي" و"الحاكم المشخص" وتغيب الضوابط الدستورية مقابل حضور النزوات الشخصية فإن الأمر يتعلق بشخصية السلطة، ففي

الحالة الأولى: تكون إزاء "ملكية دستورية" وفي الحالة الثانية تكون إزاء ملكية مطلقة (المسكي، 2003، ص84).

تنطلق الملكية في المغرب في تصورهما لمكانتها الدستورية من اعتبارات تتجاوز المنطوق الدستوري لتستحضر جوانب مستمدة من الثقافة السياسية السائدة اعتمادا على شرعية تقليد تمزج بين الدين والتاريخ.

من خلال هذا، فإن التفكير في مسألة الشرعية، كصفة تنسب لنظام سياسي ما خاصة تلك المجتمعات التي تعيش في كنف حقل سياسي مزيج باللاعقلانية بدل العقلانية، مدموغا بالرموز بدل القوانين، ومحكوما بالشخصية عوض المؤسسات وهو ما يجسده النظام الملكي المغربي.

لهذا فقد كانت خطب الملك الحسن الثاني في السابق، توحى بأن المغرب ملكية إلهية Monarchie de droit divin أو ثيوقراطية Monarchie Théocratique (BENDOUROU, 1997, p40). هي فكرة انتقدتها بشدة المفكر السياسي المغربي محمد حسن الوزاني. الذي تميز كمفكر سياسي مغربي زاوج بين المرجعية السياسية الإسلامية ومكونات المرجعية السياسية الغربية بأسلوب سلس يتخطى كل التناقضات القائمة بين هاتين المرجعتين، فقد انتقد بشدة كل المسوغات القانونية والسياسية التي تركز عليها نظرية الحق الإلهي سواء في المنظومة السياسية الغربية أو الإسلامية (شقيير، 2005، ص71-73).

من هنا يتبين أن استخدام هذا المفهوم المخزني قد حول كل الترسنة الدستورية من إطار للتقييد إلى إطار للتكريس، تكريس لوحدة سلطة السلطان المتعالية والمطلقة التي تبلورت منذ بداية تسلم السعديين للحكم لتتجذر مع تعاقب السلاطين العلويين على السلطة، ووفق هذا المنظور المخزني، الذي تكرر تاريخيا وفقهيا، فليس هناك فصل في السلطات.

مما يجسد ذلك ما أشار إليه العاهل المغربي في خطاب ألقى بمناسبة افتتاح الدورة الحرفية لمجلس النواب بتاريخ 09 أكتوبر 1987 "قلت وكررت ولا زالت أكرر أنه بالنسبة لعبد الله الضعيف، خادم المغرب الأول، عبد ربه، بالنسبة لي ليس هناك فصل في السلطة، أنا أب الجميع، أب المشرع وأب المنفذ..." (شقيير، ص300).

وخلف هذه التوليفة الرمزية -اللامرئية يتخفى النظام السياسي المغربي، مرجعياته، آلياته وحقيقته، فهذا النظام فطن لقيمة الرموز وفعاليتها في التأثير على المحكومين من جهة وإخضاعهم وإرعابهم من جهة ثانية

وإطالة عمره من جهة أخرى، لذا يركز إلى القرن المخيالي والعملياني في توليف منظومة إيديولوجية يتآلف ضمنها "الدين والمقدس والنسب الشريف والتاريخ والعنف بشقيه المادي والرمزي" (غروب، 2009، ص 08).

وعلى هذا الأساس، تتجه الملكية إلى الدلالات الدينية لتوظيفها في خطابها السياسي قصد تأكيد سموها السياسي الدستوري، معتبرة أن أمر الحكم في المغرب يتصل برابطة بين الملك وشعبه، كما أن عرش المغرب كان على الدوام - كما يقول الملك محمد السادس - أكثر من رمز للسيادة، لأنه ظل ولا يزال، قيادة وطنية مسؤولية وواعية لأمانتها العظمى ضمن ملكية شعبية، العرش فيها بالشعب والشعب بالعرش" (مقتطف من نص خطاب العرش، 30 جويلية 2001).

فملك المغرب سلطان بمقتضى الحق الإلهي، وهو الأمر الذي لا يتورع عن التذكير به لتبرير حكمه المطلق في إطار ملكية دستورية ممنوحة، فالملك المغربي يقدم نفسه كأب وقائد للشعب المغربي، فوق الضحيح السياسي، وهو عنصر الاستمرارية، ويحتكر المؤسسة الوحيدة والحقيقة في المغرب. وللمؤسسة الملكية سلطة نابعة من الشعب لأنها من الله، لكنه لا يعد مسؤولاً إلا أمام الله (غروب، ص 06).

وما الحقيقة إلا رغبة بشرية في ممارسة السلطة بإطلاق وواحدة دون أدنى مشاركة، فعلى قياس الشريك بالله توزن مسألة مشاركة الحاكم الإسلامي التيقراطي في حكمه حسب Bertrand Badie وأيضاً تجنباً للمساءلة من قبل المحكومين.

إلى الجانب الديني، يحضر الزمن بثقله مجسداً في التاريخ، فالاجتماعات الدينية التاريخية تتطلب أكثر من غيرها من الاجتماعات من حكامها، أو الذين يريدون قيادتها معرفة التاريخ والإحاطة به، ولعل هذا الإدراك ما حدا بالملك الحسن الثاني إلى الإقرار في جزم مطلق على صفحات كتابة التحدي، أن الملكية هي التي صنعت تاريخ المغرب، معتبراً ظهور إدريس الأكبر كأمر منحدري من النسب النبوي، المغاربة آنئذ بمثابة العناية الإلهية وجهت إليهم من السماء وبالتالي فإن الملكية ضرورة لازمة لقيام المغرب وأن استمراره من استمراريتها بالضرورة، وبذلك لم يعد التاريخ مورداً لشرعية الملكية بل أمست الملكية هي الصانعة لهذا المورد، الأمر الذي دفع بـ J. Waterbury إلى القول بأن (ملك المغرب يخلط بين ماضي عائلته وماضي المغرب وماضي الإسلام) (غروب، ص 12).

كما أن شرعية الحكم المقدس في المغرب تتأسس على عملية تحويل مستمر وغير منقطع للدم الملكي، باعتبارها المؤسسة للسلالة والضمان لاستمرار في خط منحدري تسلسلي، يكون فيه الخلف ابن سلفه فالملك

المقدس لا يمكن إلا أن يكون ابن ملك مقدس حتى يكفل حق الجلوس على عرش أسلافه بعد ولاية للعهد، ووراثة للدم الملكي أطعمه بجينات أعلته مرتبة فوق الجميع، هذا العنصر الجنيالوجي المؤسس، يشكل إحدى الأسس الهامة المكونة إليها في النظام السياسي المغربي.

فالدعم الملكي للملكية المغربية حسب الأطروحة الملكية نفسها، هو دم ممتد سلاليا على مدى أربعة قرون موصولة جذورها بشجرة النسب النبوي الشريف، ومدموغ دستوريا عبر الفصل 20 "إن عرش المغرب وحقوقه الدستورية تنتقل بالوراثة إلى الولد الأكبر سنا من سلالة الملك الحسن الثاني، ثم إلى ابنه الأكبر سنا ثم إلى ابنه الأكبر هكذا ما تعاقبوا"، وقد أثارت هذه فكرة التعاقب عبر ولاية العهد انتقادات المجاهد عبد الكريم الخطابي"، الذي صرح بلهجة شديدة أن (التنصيب في الدستور المزعوم على ولاية العهد ما هو إلا تلاعب، واستخفافا بدين الإسلام والمسلمين، إذ كلنا نعلم أن مسألة الإمامة نفسها كانت دائما موضع خلاف بين علماء المسلمين من بعيد، وما ذلك إلا لعدم وجودها في القانون السماوي (تصريح المجاهد عبد الكريم الخطابي 30-11-1962، 25-26-2005، ص33).

ورغم ذلك تمت مؤسسة ولاية العهد، ليغدو محمد السادس الملك الثامن عشر في السلالة العلوية، والسبط السادس والثلاثين للنبي الكريم محمد (ص)، من جهة فاطمة الزهراء، وعلى بن أبي طالب"، والرائر لمسجد الحسن الثاني بالدار البيضاء، يقف عند الجدارية الضخمة التي تتوسط المسجد والتي كتب عليها بالبند العريض والخط الذهبي العربي سلالة الملك الحسن الثاني وصولا للنبي محمد (ص) وهي جدارية تقف بضخامتها على ناحية القبلة لتجبر بذلك كل زائر للمسجد على قراءتها.

هذه الازدواجية السلالية النبوية والملكية تمثل أساس البنية التي يستند إليها السلطان عند قيامه بوظيفة الشفاعة ونشر البركة على البلاد والعباد، فالانتماء للبيت النبوي-حسب التصورات الملكية- يضمن انتقال البركة من الخلف إلى السلف.

هذه البركة الملكية تصل لدرجة ربطها بالطبيعة عن طريق صفات فوق طبيعية وأسطورية، فالمملك المغربي بوصفه أمير المؤمنين هو من يدعو للقيام بصلاة الاستسقاء حين تشع السماء، ولما تهطل شذرات المطر تعتبر استجابة سماوية لدعوته، كما لا تتردد الأجنحة الإعلامية بالربط بين زيارته لإحدى المناطق وتصادف هطول المطر في اليوم ذاته، لتهلل الأبواق الإعلامية بعبارات من قبيل (حلت أقدام الخير فهطلت أمطار الرحمة واليمن والبركات) (Cubertafond , 1997,102).

آليات العقاب السجينة، ومعاقل التعذيب التي لازالت على قيد الحياة في بنيات النظام السياسي المغربي، حيث يمارس الملك المغربي حق التحكم في الرقاب من خلال التعذيب (سنوات الرصاص -تعذيب الإسلاميين- تعذيب الطلبة المعتقلين- القمع الشرس في حق حملة الشواهد المعطلين...) ومن خلال التجويع والقهر والتفجير، وأيضا حملات التأديب المعروفة تاريخيا، بـ"الحركة" والتي يعد العقاب الجماعي المنزل بأهالي آيت باعمران بعد انتفاضتهم صيف 2008 الامتداد المعاصر لها، وهنا تنطبق فكرة المفكر ميشال فوكو (غروب، ص08)، الذي يرى أن للتعذيب وظيفة سياسية أكثر منها قانونية، فهو لا يهدف إلى تنفيذ العادلة بل إلى إنعاش السلطة، والجسد المعذب هو المحل الذي تمارس فيه السلطة سلطتها لأجل تسلطها.

كما تعتبر الطقوسية والرمزية أحد أهم الركائز التي تقوم بها السلطة لنفسها داخل النسق السياسي المغربي، وتكمن وظيفة الرمز السياسية في إطالة عمر الحاكم، وضمان استمرار إذعان المحكومين. فالرمزية في مجملها، كل غير مجزء من الصور والأفعال، إنها ديناميكية ذات ركيزتين، ركيزة مخيالية وركيزة عملياتية (SFEZ,, 1988, p5).

وهذه الديناميكية حتى يكون لها وجهها مرثيا، تستدعي الطقس أو القيم الطقوسية بتعبير "راد كليف بروان" كمنظومة قيمة سلوكية ذات تأثير نفسي فاعل في عملية التعبئة الاجتماعية.

وحقل الملكية المغربية، حقل طافح بالرمزية والطقوس، تتوسطه الرمزية الدينية الكبرى، أي فكرة التفويض الإلهي، ومؤسسة إمارة المؤمنين التي تحيط ممثلها بمالة من الرفعة والسمو، تمنحه رزنامة من الألقاب (الخليفة، السلطان، الشريف، المبايع...الخ) هذه الأخيرة تصبح وسيلة للاتصال بالمقدس بحيث تبرر الصورة المتعالية للقائد الديني، وتجعل له صلة وصل بين العالم العلوي والعالم الأرضي، وصلة الوصل هذه تؤثثها رمز المظلة، كإشارة إلى أن السلطة السياسية المغربية تمثل ظل الله في الأرض، وتحضر إبان مراسيم طقس البيعة السنوية المحيلة رمزيا على العهود الأولى للخلف والبداية السياسية للنظام، واستمراريته وتعالیه، وكذا الإحساس للمحكومية بالتحدد.

ومن هنا فقد اهتمدى الحسن الثاني إلى دسرة البيعة بين دفتي دستور، منحه لرعاياه قائلا: "لقد أنجزت شخصا مشروع دستور للمملكة والذي سأعرضه عليك ليحظى بتصويتك... هذا الدستور الذي أنجزته بيدي هو قبل كل شيء تحديد لرباط البيعة المقدسة التي جمعت دائما بين الشعب والملك، فلا يعقل أن يمنح الملك المطلق بيديه دستورا يقلص من إطلاقيته ويحد من صلاحياته اللامتناهية، فقد تم إعداد الدستور

بناء على نواة تكشف أدوار إمارة المؤمنين، وتضخ صدى هذه الأدوار تفصيلا في بقية الفصول، وتثبيتا للنواة المقدسة (فصل إمارة المؤمنين 19 وفصل القدسية 23)، وحرصا على هذه النواة، فإن الملك يراقب المنتج الدستوري في كل مراحلها من المبادرة إلى المراجعة على الخروج النهائي مخافة تزعزع الثوابت البيعية. ويمكن اختصار مهام ودور المخزن الذي لم تتبدل طبيعته طيلة تاريخ نشأته، فقد تمكن من ترسيخ وجوده بفضل مجموعة من الآليات المؤسسية، فإذا كان يمثل في السابق جماعة يتوحد أفرادها في الولاء لجهة واحدة، فانه تحول اليوم إلى سلطة مؤسسة تتمتع بدعم المجموعات التي تقوم هي ذاتها بمراقبتها وتوجيهها، ويقوم المخزن بربط علاقاته بالمحيط بواسطة شبكات المراقبة ومعين أثناء ذلك عدة آليات (الجويلي، 1992، ص175):

- الشرعية الدينية والتاريخية للسلطة بدل القانون لتبرير واجب الطاعة المعمم على الجميع؛
- سلطة الحماية تجاه الأخطار الخارجية أو الداخلية والميل إلى احتكار رموز الهوية الوطنية؛
- وظيفة التحكيم بين الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين المتصارعين والمنقسمون على الدوام؛
- القدرة على لعب دور الرعاية من خلال مراقبة حصول الزبناء على مختلف أنظمة ووسائل التمثيلية الخاصة أو حصتهم من الموارد والمنافع؛
- وظيفة مراقبة التراب الوطني والمواطنين بواسطة التقييم الإداري.

والمخزن اليوم باعتباره سلطة مركزية يمزج بين نمطين من الزعامة يحاول من خلالهما تقوية القاعدة الاجتماعية لسلطته: القيادة التقليدية التي تربط بمختلف شبكات الزبناء، وأنماط التحالفات المتفاوض بشأنها أو المفروضة على الجماعات والأفراد التي تتيح لهؤلاء، كحيازة النفوذ والخيرات والخدمات ثم قيادة عصرية تنطوي ضمن الأشكال المؤسسية الاقتصادية والتعيين في المناصب السامية والتعويضات، وحشد الدعم من خلال التنظيمات الحزبية أو السوسوقراطية.

ومن هذا المنظور، اختارت الملكية دستورا يتلاءم مع التقاليد المغربية والمزاج المغربي والإنسية المغربية" (وزارة الإعلام المغربية، خطب وندوات الملك الحسن الثاني، 1993-1994، ص189)، حسب الفكر السياسي للملك الحسن الثاني، وهو ما يفسر التدخلات التي تبرز بين الضمير والمعلن، والعرفي والمكتوب، في التعامل مع الشأن السياسي في المغرب.

وقد تعددت الرؤى التي طرحها الباحثون حول توصيف النظام السياسي المغربي وانحصرت في وصفه بأنه نظام يجمع بين التقليدية والحداثة، وأنه نظام يجمع ما بين الأنواع الثلاثة من الديمقراطية: هي البربرية والإسلامية والغربية، والتي تتعايش لتكسب الديمقراطية المغربية طابعا مختلطا وأحيانا متناقضا، ولكنه في الغالب غير مستقر سياسيا، أو انه نظام رعوي جديد يعتبر حصيلة تفاعل بين مجتمعات تقليدية محلية وأخرى غربية حديثة، كما يوصف بأنه نظام يجمع بين نمطين من الشرعية:

-أولهما النمط المرتبط بالخلافة أي الشرعية الدينية.

-والثاني مستوحى من الديمقراطية الليبرالية. وهناك من يرى أن هذا التناقض مرجعه للطبيعة الأوتوقراطية لنظام يعتمد في تبرير شرعيته على المصدر التقليدي الذي ينطوي على بعد ديني إسلامي أو على بعد قبائلي أو على البعدين معا، غير أنه حاول تدعيم هذا المصدر بمصادر إضافية من خلال إشباع مظاهر العقلانية القانونية كمصدر آخر للشرعية بهدف زيادة فعالية النظام (السرجاني، 1997، ص106).

في هذا السياق يمكن الإشارة إلى عدة نقاط هامة بما يتعلق بموقع المؤسسة الملكية في النظام السياسي المغربي، وبالتالي مدى قبضتها على النظام السياسي (السرجاني، ص ص 106-107):

1- هيمنة الملك على النظام السياسي، فالقصر هو محرك الحياة السياسية ومنظمها ولا يستطيع أي طرف أن يتخذ أي مبادرة دون أن يأخذ ردود فعل القصر بعين الاعتبار، وتماشيا مع هذا الأمر، نجد أن الدساتير المغربية المتعاقبة تعطي للملك مركز الثقل في النظام. وتحوله أغلب السلطات مثل التصديق على المعاهدات، ويصدر الأمر بتنفيذ القانون (فصل 26)، وتعيين الحكومة ويقيها (حسب الفصل 24)، ويرأس المجلس الوزاري (الفصل 25)، ويحق له حل البرلمان أو أحد مجلسيه (الفصل 27 و71) رغم بعض الصلاحيات الجديدة التي قدمت للوزير الأول بعد الإصلاحات الدستورية الأخيرة مارس 2011 لكن تبقى اللعبة السياسية بيد الملك وحده.

2- توظيف الحداثة لخدمة التقليدية، والميل لبناء السلطة على حساب مؤسسات الدولة، وتزويد آليات التحديث بغطاء تقليدي بحيث تبدو للنظام استمرارية يصور نفسه معها على أنه يستوعب متغيرات

الحداثة دون تناقض، كما يحاول الملك من خلال قيامه بهذا الدور أن يجعل النظام الملكي رمزا للحياد بين القطاعات السياسية والاجتماعية المتعارضة.

وانطلاقا من هذه الجوانب، يبدو أن مجالات التحرك السياسي الدستوري في المغرب تخول للمؤسسة الملكية إمكانية التحكم المبرم في سائر المؤسسات، ليصبح المسلسل الدستوري في المغرب "مسلسلا للمحافظة على السلطة" (Mossadeq, 1995, p35 el)، التي "يضبطها ويوجهها القصر، حسب تعبير الباحث الأمريكي جون وتربوري" (John Waterbury, 1975, p302).

ثالثا: الملك كمحدد رئيسي للسياسة الوطنية المغربية واحتكار اتخاذ القرار

إن سلطة احتكار القرار السياسي، هي إحدى تجسيدات الإستراتيجية السياسية المركزية للنسق المتمثلة في ضبط المجال السياسي، ذلك أن الصراع حول السلطة هو في آخر المطاف صراع حول اتخاذ القرار السياسي.

لهذا فإن الدور المحوري الذي تلعبه المؤسسة الملكية في النظام السياسي المغربي وكذا اعتبار السياسية الخارجية كإحدى المجالات الخاصة بها، جعل عليه اتخاذ القرار متمركزة وشبه مغلقة. فالملك المتواجد في قمة هرم السلطة هو الذي يحدد بشكل عام السياسة الخارجية المغربية، وله ترجع مهمة تحديد الأهداف التي يجب أن تحققها وكذا النتائج المتوخاة في القرارات، وتناط مهمة تحديد الأهداف التي يجب أن تحققها الأهداف المرسومة من طرف الملك إلى أعضاء الحكومة والموظفين والتقنيين لمختلف الوزارات ، ولا يمكنهم مناقشة ظروف أو مرامي القرار المتخذ.

في النسق السياسي المغربي المعاصر، هناك فاعل سياسي مركزي *acteur politique central* هو "الملك" بمنزلاته الثلاث، والذي يتمتع بسلطة احتكار القرار السياسي ولكن ليس القرار. وقبل أن نتعرض لطبيعة القرار السياسي الملكي، سنتطرق للأشكال ويتخذ القرار السياسي الملكي ثلاثة أشكال (ضريف، 1993، ص157):

- يجسد الظهير الشريف الأول للقرار السياسي الملكي، فأهم القرارات الملكية يعبر عنها في من خلال ظهائر شريفة، إذ الظهير يعتبر في الواقع مستودعا للقرارات.

- يعتبر " الخطاب السامي " الشكل الثاني للقرار السياسي الملكي، إذ الخطابات الملكية لا تعتبر فقط مجرد إبداء رأي بل تشكل قرارات سياسية.
- الشكل الثالث الذي يتخذه القرار السياسي الملكي يتمثل في الكلمات التوجيهية (التعليمات)، إذ أن هاته الكلمات التوجيهية تتمتع بقوة قانونية ولو لم تكن مجسدة في نص قانوني.

ومن خلال هاته الأشكال الثلاثة يتمتع الملك كفاعل سياسي مركزي بسلطة احتكار القرار، ولكن هنا يجب أن نميز بين مستويات القرار، فهناك ثلاثة أنواع للقرار السياسي من حيث الطبيعة، هناك القرار "الاستراتيجي"، وهناك القرار "التكتيكي"، وأخيرا هناك قرار "الروتيني". إن الملك لا يحتكر اتخاذ القرار السياسي "التكتيكي" أو "الروتيني" لأن هذين القرارين بطبيعتهما يدمجان في خانة القرارات المفتوحة «*décision ouverts*» ولكنه يحتكر سلطة القرار "الاستراتيجي" الذي يدمج في خانة القرارات المغلقة «*décisions closes*» (ضريف، ص158)،

من هنا نتساءل ما هي ميادين القرار السياسي الاستراتيجي في النسق السياسي المعاصر، إن الجواب قد أوضحه الملك في حديثه مع ممثلي وسائل الإعلام الإسبانية قبل سفره إلى المملكة الإسبانية في 1989/09/24، حيث ألح على ثلاثة مسائل محورية يعتبر الملك المؤتمن عليها دستوريا وتاريخيا ودينيا وهي: النظام الملكي-الإسلام - الوحدة الترابية. وكل قرار يتعلق بمهاته المسائل يعتبر قرارا استراتيجيا. لهذا فإن الملك ليس فقط مجرد فاعل، بل هو في نفس الوقت محدد للسياسة الخارجية، وتكرس ذلك مقتضيات دستورية وواقعية، جعلت البعض يتحدث عن السياسة الخارجية كمجال محفوظ للملك. لدراسة دور المؤسسة الملكية في مجال صنع السياسة الخارجية المغربية سوف نستعرض الاختصاصات الواسعة التي يمتلكها الملك في المجال الخارجي (المجال المحفوظ) ثم سنرصد طريقة اتخاذ الملك للقرارات السياسية الخارجية.

1. الاختصاصات الواسعة (أساس المجال المحفوظ)

بحكم طبيعة النظام السياسي المغربي المتميز أساسا بقطبية الملك داخله، فإن السياسة الخارجية، ولاسيما ما يتعلق بتحديد خياراتها الأساسية والإستراتيجية، تبقى حكرا على الملك الذي يتسلح في هذا المجال بأسلحة دستورية وواقعية وذاتية، وبعبارة أخرى فإن الشؤون الخارجية للمغرب تنبع أساسا من المجال المحفوظ للملك، لما يتمتع به من سلطات واختصاصات شاملة وسامية تجعل منه السيد في تسيير الشؤون

الخارجية فهو دبلوماسي واستراتيجي في نفس الوقت (Seddik, 1984, p178)، وهذا ما أكده الملك محمد السادس في أكثر من مناسبة حيث اعتبر السياسة الخارجية المغربية تدخل دستوريا في المجال الخاص للملك" (مقتطف من حوار الملك محمد السادس، جويلية 2001، ص7).

يسند الملك في ممارسة هذا الدور المركزي على مقتضيات دستورية تجعل منه الفاعل البارز في هذا الإطار، ويتأسس هذا المجال المحفوظ على مرجعتين أساسيتين إحداهما قانونية وأخرى "لا شكلية"، تستند الأولى على أسس دستورية، بينما تعود الأخرى إلى أسس طبيعية خاصة، يقترن فيها الديني بالكاريزمي.

أ- الأسس الدستورية:

وبالرجوع إلى مقتضيات كل الدساتير المغربية بدون استثناء، يتبين بأنها جعلت الملك يتأثر بجميع السلطات في مجال العلاقات الدولية للمغرب بصفته "حاكم بحكم" (عبد الواحد، فيفري 1993، ص240)، وأن السلطات المعهود بها إلى الوزير الأول والسلطات الوزارية الأخرى في مجال العلاقات الدولية هي سلطات ممنوحة على أساسا التفويض (بوقنطار، 2002، ص 18)، غير أن هذا التفويض لا يشمل إلا جانبا من هذه السلطات التي يملكها الملك في ميدان السياسة الخارجية، إذ تظل الجوانب الهامة من هذه السياسة مقصورة على رئيس الدولة، الذي يمارسها بمقتضى نصوص الدستور.

ويمكن إجمال أهم فصول الدستور التي تنص على المهام المقصورة على الملك في السياسة الخارجية في الحالة العادية، حيث أن قراءة بسيطة للفصل (19)، يعبر عن الملك بوصفه "أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها، وهو حامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور، وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة" (بوقنطار، ص18).

ويؤكد هذا الفصل على إحدى المهام المنوطة بالممارسة الخارجية وهي ضمان استقلال البلاد من خلال تكريس سيادتها على حدودها الحقة، وكذلك ضمان وحدتها الترابية في مواجهة المخاطر التي تهددها، ويعني هذا الأمر أن قضية استكمال الوحدة الترابية تعتبر من الهواجس الأساسية للملك (Zeghal, 2003, p02)، وقد تجعله ذلك من خلال تدبير قضية الصحراء الغربية التي وسمت الممارسة الخارجية المغربية منذ أواسط السبعينات.

وارتكازا على هذا الفصل يمكن للملك أن يحتكر القرارات الحاسمة أو المصيرية، أو سماه البعض بالقرار الإستراتيجي الذي تندرج ضمنه الوحدة الترابية (ضريف، 1991، ص110)، وتؤكد الممارسة الملكية فيما

يتعلق بتدبير قضية الصحراء الغربية أن القرارات الجوهرية المتعلقة بها اتخذها الملك الراحل فلم يكن يحيط بها إلا بعض المقربين (Ouzzani Chahdi, 1982, pp 87-107).

علاوة على ذلك فإن اختصاصات الملك الدستورية تمتد إلى علاقته مع البرلمان، فحسب الفصل (28) فإن للملك أن يخاطب الأمة والبرلمان (الحسان بوقنطار، ص20)، وهو الذي يضع التوجهات السياسية الداخلية والخارجية من خلال خطبه، ومن خلال الرسائل التي يوجهها إلى مجلس النواب تبعاً للاختصاصات التي يمنحها له هذا الفصل، فمن خلال تدخلاته العمومية يحدد الخطوط العريضة وتوجهات السياسة الخارجية، ولا يمكن أن يكون مضمونه موضوع النقاش، ففحوى هذه الخطابات يمكن أن تمس قضايا مصيرية تتعلق بالسياسة الخارجية (الحسان بوقنطار، ص207).

فمن خلال تدخلات المؤسسة الملكية في الشأن العام تحدد الخطوط العريضة وتوجهات السياسة الخارجية، وفي نفس الوقت تقدم معلومات وشروح تتعلق بتطورات الوضع الداخلي والدولي، فالخطابات الملكية التي تلقى على شكل رسائل وتوجيهات تحولت إلى مصدر مباشر لمعرفة المبادئ الأساسية للنظام وبالتالي لسياسته الخارجية (زين الدين، 2009 ص 206).

كما أن الخطابات التي تلقى في 06 من نوفمبر من كل سنة (ذكرى انطلاق المسيرة الخضراء سنة 1975) تعتبر بدورها مرجعا لتتبع السياسة المغربية التي ارتبطت منذ ذلك التاريخ بمسألة تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية (عنيس، 1991، ص276).

ب- الأسس اللاشكلية أو فوق دستورية (الفلسفة الملكية في الحكم):

فضلا عن ذلك، فإن هناك اعتبارات فوق دستورية هي التي تحكم القواعد اللاشكلية الجوهرية للعبة السياسية بالمغرب، وإقرار جميع الفاعلين السياسيين بوجوده، وهذا المجال الملكي الخاص يصعب حصره لأنه غير محدد دستوريا، وهو نتاج إمارة المؤمنين التي تجعل الملك منيع كل السلطة والاختصاصات (معتصم، 1998، ص ص 118-119)، حيث أن المجال المحفوظ للملك في مجال السياسة الخارجية، يجد مشروعيته في المغرب في عدة مرجعيات، ويأتي على رأسها اعتبار الملك أمير المؤمنين، وتجد هذه التقاليد أصولها في تجربة الحكم الإسلامي من جهة، وفي تجربة المغرب الخاصة في مجال ممارسة السلطة السياسية من جهة أخرى.

وعليه فإن مراجعة القانون العام الإسلامي والأعراف السياسية المغربية بالنظر إلى استمراريتهما في الدساتير المغربية، ضرورة لفهم المؤسسات الدستورية والسياسية ابتداء من 1962، تاريخ وضع أول دستور مغربي

بعد الاستقلال، بل أكثر من ذلك ذهب الباحث GUIBAL إلى اعتبار دستور 1970 تقنيا لنظرية الإسلام في الحكم وتعقيدا لنظرية الخلافة (GUIBAL, 1971, p297).

وتجدر الإشارة إلى أن الملك في المغرب يستلهم البعد الإسلامي للحكم من تجربة الملك الوراثي، حيث كان الخليفة هو الممثل الأعلى والأسمى للأمة تجاه الأمم الأخرى والمسؤول الأول عن الأمن الخارجي للجماعة المسلمة ويبرم من أجل ذلك المعاهدات مع البلدان، ويرسل السفراء والبعثات إلى الملوك الأجانب، ويستقبل البعثات الأجنبية، إضافة إلى هذه الوظيفة فإن الخليفة ظل في مراحل الدولة الإسلامية، مسؤولا أولا عن الشؤون العسكرية وقائد الجيش وهو الذي يضمن تنظيم المؤسسة العسكرية ويعين الولاة، ويتكفل بالدفاع عن الثغور والحدود الترابية للجماعة ومواجهة الأعداء الأجانب عن طريق "تحصين الثغور بالعدة المانعة، والقوة الدفاعية حتى لا يظفره الأعداء بغرة ينتهكون فيها محرما، أو يسفكون فيها لمسلم أو معاهد دما" (أبو الحسن، 1993، ص18)، وكان الملك يؤكد دائما على العنصر الإسلامي كأحد أسس السلطات الواسعة التي يتمتع بها.

بالإضافة لذلك فإن العنصر الشخصاني والكاريزمي، تلعب دور هام في رسم السياسة الخارجية المغربية، ففي الواقع فإن المغرب شانه شأن كافة الدول النامية بما فيها الدول العربية، التي تتسم بمجموعة من الخصائص المشتركة مثل سيادة السلطة التنفيذية وخاصة الطبيعة البشرية لها بسبب ضعف القوى الموازية وضعف الهياكل التشريعية والجماعات المستقلة، وهو ما ترتب عليه سيادة نمط أبوي لعملية صنع القرار (علي الدين، 1994، ص668)، الأمر الذي يضفي على رئيس الدولة صفة الكاريزمية التي تسمح له باحتكار مراكز القرار في المجال الدولي احتكارا شاملا، ويصبح بالتالي المشرف المباشر على ضمان استمرارية التواصل بين النظام السياسي والمحيط الدولي، ويظهر هذا الموقع المركزي لرئيس الدولة في مجال صنع السياسة الخارجية - بشكل خاص - في القرارات المصيرية كقرارات الحرب، وهذا ما نلاحظه في المغرب حيث تمتعت المؤسسة الملكية في المغرب دائما بموقع متميز في المجال الدولي.

هذا بالإضافة إلى شخصية الملك حيث أن العديد من الدراسات حول سياسة المغرب الخارجية اتفقت على وجود لمسة كبيرة لشخصية الملك الحسن الثاني على قرارات وتوجيهات و سلوكيات المغرب مع محيطه الإقليمي والقاري وحتى الدولي.

ومن هنا يمكن تحديد تصورات العاهل المغربي حول طبيعة السلطة في ثلاث تصورات أساسية:

- وحدة السلطة.

- شخصانية السلطة.

- دستورية السلطة.

ففيما يخص وحدة السلطة، فإن الملك المغربي يستحضر دائما التصور الإسلامي (شقيير، ص ص19-20)، الذي يقوم على أن السلطة هي كل لا يتجزأ والتي لا يمكن أن تكون إلا في يد الخليفة، ومن ثمة فإن هذا التصور كان يشكل دائما الإطار المرجعي للأفكار السياسية للملك والتي كانت تتحدد بشكل حثيث ومتواصل من خلال الخطابات والأحاديث التي يدلي بها الملك وفق الظروف والمستجدات السياسية الداخلية.

فالحكومة والبرلمان هما عبارة عن أدوات مساعدة للملك، فالوزراء والنواب لهم سلطات محدودة جدا، في المقابل تتركز جميع السلطات في يد الملك، ولا يمكن لأي شخص التمتع بالسلطات الملكية (Maaroufi, 1994, p. 41).

ويرى العاهل المغربي أن شخصانية السلطة تعتبر ظاهرة عالمية لم تستثن منها إلا دول قليلة، حيث يقول الملك الحسن الثاني، إن شخصانية السلطة تعتبر ظاهرة لصيقة بعصرنا، حيث تعتبر ظاهرة عادية وضرورية، والمسألة هي نفسها في المغرب فالسلطة لا بد وأن تبقى مشخصة بل هذه الشخصانية تكون مهمة ومعبرة في الوقت الذي يتم فيه بناء المؤسسات التمثيلية.

أما دستورية السلطة فتعتبر بمثابة التصور الثالث، حيث يعتبر الفكر الدستوري عموما، والدستور خصوصا نظاما قانونيا غير مستقل ومنهجيا للعمل يقول لكل واحد ما يجب أن يعمل على ضوء الشروط والإمكانات الممنوحة.

ومنه فإن الدستور ليس غاية في ذاته، بل هو إطار للعمل ووسيلة فعالة للحركة، ولهذا يعتبر الإطار الدستوري دائما خاضعا للتأويل وفق المستجدات السياسية مثل المستجدات التي تزامنت مع حلول سنة 2011 والتوجه الإصلاحية الوظيفي الذي انتهجه الملك محمد السادس حول الإصلاحات الدستورية الأخيرة نظرا لضغوط داخلية خارجية غاية في الدقة وهنا يمكن فهم مغزى الإشارة الملكية التي أكدت من أن الدستور المغربي ليس دستورا جامدا.

صنع القرار في المغرب تتمركز في يد الملك، ففي هذه الحالة -وحسب هذا التفسير- يجب أن لا ننظر إلى الملك كفرد بل كمؤسسة وما يحيط بها من مستشارين وديوان ملكي ومؤثرات داخلية وأخرى خارجية، فالملك حينما يتصرف فإنه يكون محكوما ببيئته الموضوعية الداخلية والخارجية التي يجب أن يستحضرها

كلما أراد أن يصيغ قرارا في مجال السياسة الداخلية والخارجية لاسيما إذا كان لهذا القرار انعكاسات على أمن واستقرار البلاد، أضف إلى ذلك فإنه يتأثر بمجموعة من القواعد والمحددات والتطلعات التي تفرضها طبيعة المؤسسة التي ينتمي إليها (بدران، 1982، ص74)، وهذا ما دفع البعض إلى القول بأنه حتى في أكثر النظم سلطوية فإن الترتيبات المؤسسة تمثل متغيرا وسيطا بين صانع القرار وبين البيئة المحيطة به (علي الدين، ص165).

فتمركز القرار، لم يكن يعني عدم أخذ الملك بعين الاعتبار لنصائح وآراء محيطه المقرب الذي يتكون من أفراد الأسرة الملكية، وكذا أعضاء الديوان الملكي، وقد لعب هذا الديوان دورا أساسيا في الحياة السياسية المغربية (القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكبرى للمملكة على غرار "أحمد بنسودة" و"عبد الهادي بوطالب" و"أحمد رضا أكديرة" وعلى رأسهم "أندري أزولاي" اليهودي الديانة الذي يتوفر على مسار مهني متمركز في عالم الأعمال والاقتصاد).

الفرع الثاني: الملك وعملية صنع وتنفيذ السياسة المغربية.

1 - مرحلة الإعداد: للملك المغربي منظور خاص حول ممارسة عملية صنع السياسة الخارجية المغربية، وأهم ما يميز طريقته في إعداد القرارات الخارجية الكبرى، هو إنفراده في أخذ المبادرة إلى الحد الذي يفاجئ به أقرب مستشاريه ووزرائه، بحيث أن عملية صنع هذه القرارات لا تمر غالبا عبر المؤسسات السياسية الرسمية، وإنما تتم عبر أطر أخرى غير الأطر المؤسسية الرسمية، وبمعنى آخر أن عملية بلورة هذه القرارات تتصف بالطابع اللانظامي، لأنها تجري خارج القواعد الدستورية والمنظمة لعملية إصدار القرارات في إطار نظام الحكم (الصديقي، ص61).

ويمكن إسقاط هذا الطرح حول قراري المسيرة الخضراء (الحسن الثاني، 1993، ص113)، ومعاهدة الاتحاد العربي الإفريقي بين المغرب وليبيا، اللذان خطرا على ذهن الملك الحسن الثاني بشكل مفاجئ وبدون مؤشر سابق، لا إشارة من أحد، وبالإضافة إلى قرار المسيرة الخضراء الذي اتخذته الملك بشكل انفرادي فإن كل القرارات المصيرية التي تمس قضية الصحراء الغربية كان الملك الحسن الثاني يتفرد بالحسم فيها.

نذكر على السبيل المثال قرار قبول إجراء الاستفتاء على الصحراء الغربية في مؤتمر "نيروبي الأول" جوان 1981، ثم في مؤتمر "نيروبي الثاني" في أوت من نفس السنة، رغم المعارضة الشديدة من طرف بعض

الأحزاب، كما أن قرار الانسحاب من منظمة الوحدة الإفريقية في نوفمبر 1984 (أشركي، 1985، ص118)، كان قارا ملكيا صرفا.

كما تعتبر المقاربة الحوارية، إحدى أهم الميكانيزمات للحصول على تأييد الشعب لقراراته الخارجية عبر ما يمكن الاصطلاح عليه " الاستشارة البعدية" و يتخذ هذا الحوار غالبا شكل " خطاب ملكي موجه إلى الشعب"، و كان هذا التوجه إلى الشعب - الأمة - يكون دائما ماعدا الحسم النهائي للقرار ويهدف إطلاع الأمة عليه و شرح تداعيات قرار خارجي معين، وهذا التأصيل يعد إحدى ثوابت السياسة الخارجية المغربية، و يعتبر هذا الحوار مع الأمة مندرجا، جوهريا في المجال المحفوظ للملك كما يمثل من جهة أخرى إحدى تحليلات البيعة التي تربط بين الملك والشعب و هو مجال خاص بالمؤسسة الملكية.

لكن مع ذلك، فالعبارات المستخدمة في كل خطاب ملكي تعكس النظرة السياسية تجاه المحكوم، حيث يمكن تحديدها في ثلاث مستويات (شقيير، ص25):

- علاقة أمير المؤمنين بالأمة
- علاقة الملك بالرعية
- علاقة رئيس الدولة بالشعب

2 . مرحلة التنفيذ: (الملك وتنفيذ السياسة الوطنية)

تتجلى رغبة الملك في جعل السياسة الخارجية من الشؤون الخاصة في مشاركته في تنفيذها، وتعتبر الدبلوماسية السرية من أهم أساليب اشتغال الملك حسن الثاني بالقضايا الخارجية الحساسة تجنباً لردود الفعل الداخلية والخارجية، ويعتبر قراري تنظيم المسيرة الخضراء وإجراء الاتصالات مع القادة الإسرائيليين من أهم قرارات السياسة الخارجية المغربية التي طبق فيها الملك دبلوماسية حذرة طبيعتها السرية والتكتم (الصديقي، ص68).

من جانب آخر تعتبر العلاقات المغربية الإسرائيلية، المجال الذي أحيط به أكثر بالسرية بالمقارنة مع العلاقات الخارجية للمغرب مع باقي الأطراف الدولية، فمن المعروف جدا أن الملك حسن الثاني ساهم بشكل سري وكبير في التمهيد لمعاهدة كامب ديفيد منذ جانفي 1975 (محمد حسنين، 1996، ص 248-275).

يعتبر إسحاق رابين YISHAK RABIN - الوزير الأول لإسرائيل السابق - أول مسؤول إسرائيلي يزور المغرب بشكل سري في أكتوبر 1976 في ضيافة الملك حسن الثاني (محمد حسنين، ص 284-285)، وفي 20 مارس 1981 اعترف إسحاق رابين ضمينا بلقائه مع الملك المغربي براكش (BERRAMDANE, 1992, p 259). ومن جهة أخرى التقى الملك حسن الثاني "موشي ديان" MOCHE DAYAN في الرباط وهذا ما أكده "ديان في كتابه السلم في الصحراء" paix dans le désert حيث اعترف بلقائه للعاهل المغربي سرا في 5 سبتمبر 1977 بأفران، الذي شرح له موقفه من الوساطة بين الإسرائيليين والعرب (الصدوقي، ص 69).

كما يستند الملك في ممارساته لسلطاته في السياسة الخارجية المغربية على آلية التفويض، إذ أن الفصل 19 من الدستور يؤكد أن السلطة بوصفها من اختصاص أمير المؤمنين، يجب أن تمارس من طرفه أو من خلاله بواسطة التفويض، فالتفويض لا يعني بالأساس التخلي عن أي جزء من السلطة، وإنما هو فعل بواسطته صاحب السلطة ينقل جزء من سلطته إلى شخص آخر، حسب ما ورد بقاموس لاروس، وذلك بدون أن يتمتع هذا الوسيط بأية سلطة مستقلة ودون أن تكون له أي مبادرة في اتخاذ القرار.

لكن هذا التفويض لا يعني التنازل عن سلطات الملك، وهذا ما أكده بوضوح تام ولم يدع مجال للشك حيث يقول "الملكية في المغرب عريقة، ويمكن أن أفوض سلطتي لكن ليس لي الحق في أن أتخلى عنها من تلقاء نفسي" (حوار الحسن الثاني مع جريدة le monde في صيف 1992، انظر انبعاث امة، الجزء السابع والثلاثون، ط1، الرباط: المطبعة الملكية، ص274).

فتوزيع هذه المراكز الرئيسية وبالحفاظ على الاتصالات بوتيرة غير متقطعة، شخصا أو عن طريق المخزن، مع المفضلين يكون الملك قد ضمن وفاء هؤلاء المعنيين بتنفيذ أوامره.

كما يتم تعيين أعضاء من المعارضة لشغل مناصب حساسة في الحياة العمومية أو الدبلوماسية من التقنيات التي لجئ إليها الملك حيث يقول الباحث "جون واتر بوري" - JOHN WATERBURY - أن بتعيين أعضاء بارزين من المعارضة يؤكد الملك تسامحه ومرونته ويضعف انتقادات الأحزاب التي ينتمي إليها هؤلاء والانتقادات التي يفترض أن تتعرض لها قراراته (JohnWaterbury,, p 308).

كما انه يقوم بالتدخل بشكل مباشر في اجتماعات مختلف التنظيمات الدولية سواء تلك المنظمة دوليا أو جهويا أو في الجلسات العامة للأمم المتحدة، وتسمح له في المشاركة في هذه الملتقيات بإجراء مباحثات

مع أهم رؤساء الدول والحكومات في العالم، وهذا أساس " الدبلوماسية الملكية" المعتمدة على العلاقات الشخصية.

إن تفاؤل المغاربة عام 2000 عكس آمالا في التحسن الاقتصادي وائتلاف حكومي، وملك جديد وهو محمد السادس، وازدادت توقعاتهم بإصلاح سياسي، بما في ذلك ربما تقييد السلطة الملكية وتوسيع سلطة البرلمان، وعلى الرغم من ارتفاع التوقعات فإن الملك الجديد لم يظهر حتى الآن ما يدل على التخلي عن مؤسسات السلطة (وزارة العدل، الداخلية و الشؤون الخارجية، القوات المسلحة) ولوضع حد للفساد الذي عشنش في حكومة والده ولم تستطع الحكومة تخفيف الفقر ورفع مستويات المعيشة ومعدلات التعليم، وتحسين الرعاية الصحية، وضمان العدالة الاجتماعية، فإن المغرب سيواجه في عام 2015 مستقبلا غامضا (س، يافيه، 2007، ص ص 222، 223).

4. خاتمة:

يمكن استخلاص مما سبق أن السياسة الوطنية المغربية رغم كل المؤثرات الداخلية والخارجية، فإن صياغتها النهائية ظلت طيلة حكم الملك الحسن الثاني مجالا محفوظا للمؤسسة الملكية التي كانت ولا تزال في ظل عهد الملك محمد السادس تملك وحدها السلطات والامتيازات التي تسمح لها بطبع السياسة الخارجية المغربية بفلسفتها الخاصة، بالإضافة إلى تمتع الملك الحسن الثاني بثقة كبيرة في النفس وقدرته على تسيير الشؤون الخارجية واتخاذ قرارات إستراتيجية دون الاعتماد على مساعديه، معتمدا فقط على تقديراته الشخصية دون أجهزة الدولة في ذلك.

أما مستشارو الملك فرغم ما يملكه بعضهم من سلطة التأثير على بعض التوجهات السياسة الخارجية المغربية بفضل الثقة الملكية التي يتمتعون بها، إلا أنهم لا يمارسون على الإطلاق أي شكل من الأشكال اتخاذ القرار.

أما ما يمكن استنتاجه؛

1. غياب الفاعل الاجتماعي والسياسي حال دون تحول ديمقراطي حقيقي في المغرب وخلق فضاء

تشاركي لعملية صنع القرار السياسي، بحيث تعمل البنية المخزنية بالتوازي مع المؤسسة الملكية

على تعطيل رهان التحول الديمقراطي.

2. تنطلق الملكية في المغرب في تصورها لمكانتها الدستورية من اعتبارات تتجاوز المنطوق الدستوري لتستحضر جوانب مستمدة من الثقافة السياسية السائدة اعتمادا على شرعية تقليد تمزج بين الدين والتاريخ.

3. إن توظيف النظام السياسي المغربي للإيديولوجيا يكشف تلك الازدواجية الشرعية ذات العمق التقليدي، والواجهة الحداثية عمق تمثله أنوية النسق التقليدية الصلبة والثابتة الراضة للتغيير والممتعة لدعائمه من التراث التقليدي الفقهي الخليفي، السلطاني والإرث المخزني.

4. تعتبر الحكومة في المغرب المنفذ لسياسة الوطنية، ولا تتدخل دائما في رسمها، لكنها قد تؤثر بشكل أو بآخر في إقرارها عبر اتصالاتها مع الملك ومستشاريه الذين يعتبرون الصانعين الحقيقيين لهذه السياسة، فمكانه الحكومة في صناعة القرار تتحدد بالأساس من خلال علاقتها بالملك وكذلك من خلال الدور الذي يريد هذا الأخير أن يحمله إياه.

5. لا ينبغي أن يغيب عن الأذهان أن الملك كثيرا ما يستعين في مجالات ذات الأهمية بمستشاريه دون المرور إلى الحكومة أو البرلمان، فهؤلاء يعتبرون الجهاز التنفيذي المفضل للملك، هذا بالنسبة للحكومة، أما البرلمان فهو جهاز شكلي يشرع القوانين التي يسنها الملك والمؤسسة الملكية.

5. قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

الكتب:

- بوقنطار، الحسان.(2005)، السياسة الخارجية المغربية: الفاعلون و التفاعلات، المغرب: شركة بابل للطباعة و النشر و التوزيع.
- بندورو، عمر . (2002)، النظام السياسي المغربي، المغرب: مطبعة النجاح الجديدة.
- بلقرينز، عبد الإله .،(2007). السلطة والمعارضة، المجال السياسي العربي المعاصر (حالة المغرب)، المغرب: المركز الثقافي العربي.

- برادة، يونس.(2004).، الفعل الحزبي وسؤال الديمقراطية في المغرب، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الجويلي، محمد.(2005). الزعيم السياسي في المخيال الإسلامي بين المقدس والمدنس، تونس: سراس للنشر.
- الحسن، الثاني،.(1994). ذاكرة الملك، الرباط: الشركة السعودية للأبحاث والنشر.
- رشدي، سامر.(2020). نماذج صناعة القرار، الأردن: دار الاغصار العلمي.
- سالماني، محمد، والصاوي.(1996). النخبة السياسية في المغرب، القاهرة: مركز الدراسات والبحوث السياسية، جامعة القاهرة.
- السيد، قريب.(2019).، صنع القرار في العالم العربي، لبنان: دار العلم للملايين.
- شقير، محمد.(2005). الفكر السياسي المغربي المعاصر، المغرب: منشورات إفريقيا الشرق.
- شقير، محمد،.(2006). تطور الدولة في المغرب: إشكالية التكون والتمركز والهيمنة، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق.
- ضريف، محمد.(1997). النسق السياسي المغربي المعاصر: مقارنة سوسيو-سياسية، المغرب: مطبعة المعارف الجديدة.
- عطية، إدريس.(2017). استراتيجيات اتخاذ القرار، الجزائر: جامعة تبسة.
- العروي، عبد الله.(2007). من ديوان السياسة، لبنان: المركز الثقافي العربي.
- عيسى، عبد الرحيم.(1991). السياسة المغربية الشرق أوسطية 1956-1990، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، المغرب: جامعة محمد بن عبد الله.
- علي الدين، هلال، و قرني.(1994). السياسات الخارجية للدول العربية وتحديات المستقبل : في السياسات الخارجية للدول العربية، الطبعة الأولى، مصر : جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم الإنسانية.
- غروب، هند.(2006). مقارنة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي، المغرب: دار الأمان.
- محمد الحسن، إحسان.(1992). علم الاجتماع السياسي، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات ونشر.

- محمد، زين الدين.(2005). المؤسسة الملكية في مغرب العهد الجديد، المغرب: مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى.
- المسكي، محمد.(2003). التصورات السياسية في الخطاب السياسي عند محمد حسن الوزاني: مقارنة في الإشكالية والمفاهيم-المغرب: كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء.
- معتصم، محمد.(1998). الحياة السياسية المغربية 1962-1991، المغرب: مؤسسة إيزيس للنشر.
- الماوردي، أبو الحسن، (1993). الأحكام السلطانية ، لبنان: درا الكتاب العلمية.

الدوريات والمجلات:

- بدران، ودودة.(1982). تخطيط السياسة الخارجية، نظرية تحليلية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 69، 214.
- بوقنطار، الحسان (1993). الدستور والممارسة الخارجية المغربية، مجلة المناهل ، عدد 41، 155.
- عبد الواحد، الناصر (2005). الخصائص المميزة لمقتضيات دستور 1992 المتعلق بتطبيق القانون الدولي في المغرب، مجلة المناهل، الدار البيضاء: مطبعة النجاح، العدد 4، 152.
- غروب، هند،(2009). الملكية المقدسة ووهم التغيير، مجلة وجهة نظر، العدد 42، 147.
- تصريح المجاهد عبد الكريم الخطابي 30-11-1962. (2005). مجلة وجهة نظر ، العدد 57، 210.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

- BERRAMDANE.(1992). le Sahara occidental enjeu maghrébin, France: Kartala.
- BENDOUROU, OMAR.(2005). la monarchie théocratique au Maroc, Maroc : RDIDC.
- Cubertafond, Bernard(1997). le système politique au Maroc, France : l'harmattan.

- El Mossadeq, Rkia.(1995). consensus ou jeu de consensus ? Pour le réajustement de la pratique politique au Maroc, Maroc : distribution sochpress.
- Hallowel , H.J (1977).les fondations de la démocratie, France : nouveaux horizons.
- Meynaud, Jean .(2005) .les groupes de pression en France, France: Armand colin.
- Maaroufi,Fouad.(1994). le grand Maghreb, recreation des institutions politiques dans les années quatre vingt, thèse déposées en science politique, Canada :université d'Ottawa.
- SFEZ, Lucien.(1998) la symbolique politique, que sais-je ? , France : PUF.
- Waterbury, John.(1975). le commandeur des croyants : la monarchie marocaine et son élite, Paris : PUF.
- Zeghal,Malika.(2003). Religion et Politique au Maroc aujourd'hui, France : institut Français des relations internationales (IFRI).